

حول مصنفات وآثار الإمام ابن جرير الطبري
التبصير في معالم الدين



محمد تبركان





حَوْلَ مُصَنَّفَاتِ

وَأَثَارِ الْإِمَامِ ابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ (5)

التَّبْصِيرُ فِي مَعَالِمِ الدِّينِ

محمد تبركان



ألف الإمام ابن جرير الطبري عدّة كُتبٍ في بيان العقيدة الصحيحة والذّب عنها، منها كتاب (صريح السّنة)، ورسالة (التّبصير في معالم الدّين). وتعدّ هذه الرّسالة (التّبصير) من أفضل الشّروحات في بيان عقيدة أهل السّنة والجماعة؛ لوضوحها في إستجلاء المُعتقَد الحقّ، ولردوده المتينة المُفحمة على وجازتها، واختصارها الشّديد.

وكان قد كتبها، وبعث بها إلى بعض المُحبّين له من أهل السّنة من أهل بلده بمدينة «آمل» طبرستان. وهي من جملة الكتب التي أتمّها الإمام الطبري. فخرج الكتاب في نحو ثلاثين ورقة، لكنّ الموجود منه أربع وعشرون (24) ورقة فقط.

ورسالته هذه الموسومة بـ «التّبصير في معالم الدّين» من أوضح كُتب الطبري العقديّة التي نسف بها أهل التّأويل والتّجهيل، وقد قرئت على سّماحة الإمام الشّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله. وتولّى شرحها في عدّة مجالس⁽¹⁾، وأشرف على طباعة هذه التّعليقات والحواشي السّديدة مؤسّسة الشّيخ عبد العزيز بن باز الخيريّة بالرياض.

وقد أحسن أيّما إحسان الشّيخ د. عليّ بن عبد العزيز الشّبل حين تولّى تحقيق هذه الرّسالة، تحقيقا مُوسعا، فكان كالشرح لها. وقد أفاد فضيلته من تّعليقات سّماحة الشّيخ ابن باز رحمه الله وقت قراءة الكتاب عليه.

وهذا المُصنّف من كتب العقيدة المُهمّة لأهل السّنة والجماعة، أعلن الطّبري فيه، وفي (صريح السّنة) عن ما يعتقده بعالم من الصّوت، وبلغ من القول، وفصيح من الكلام. فردّ فيه على الرّافضة، وشدّ فيه الوثاق على الجهميّة، وجلّى فيه عقيدة أهل الأثر، فرحمه الله تعالى، وأجزّل له المثوبة.

(1) - أصل هذه المادّة خمسة دروس صوتيّة للشّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، صدرت حينها في خمسة أشرطة: (الشّريط الأوّل 1سا 23د 35ثا - الشّريط الثاني 1سا 29د 09ثا - الشّريط الثالث 39د 50ثا - الشّريط الرابع 1سا 12د 19ثا - الشّريط الخامس 1سا 33د 40ثا).



شَرَحَ فِيهِ الطَّبْرِيُّ مَا يَتَقَلَّدَهُ، وَيَعْتَقِدُهُ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ. (أَجَابَ لَهُمْ فِيهِ عَنْ مَسَائِلِ مُهِمَّةٍ فِي الاعتقاد، وقيام الحجَّة على الخلق ممَّا يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَمَعْرِفَتِهِ الْوَاجِبَةَ لَهُ، وَأُصُولِ مَسَائِلِ الْاِفْتِرَاقِ بَيْنَ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ، وَعِدَّتْهَا تِسْعٌ)⁽¹⁾.

وقد جعل قضاياه الأصلية تدور حول الردِّ على المعتزلة خصوصًا، وبقية المبتدعة ضمناً. فذكر فيه مباحث عقديَّة مُهِمَّة، هي من صلب ما يدين به من العقيدة الإسلامية الصحيحة. وفيها حديثٌ عن أصول هذه العقيدة السلفيَّة، وشيءٌ ممَّا وقع فيه التنازعُ - في عصر الطبري - بين أهل الأهواء والبِدَع من الفرق والطوائف أهل الزَّيغ والضلال من المسلمين في مسائل العقيدة المُهِمَّة، وبيان مذاهبهم فيها، كالمعتزلة؛ ممَّا نجمَ عنه تفريقُ جماعة المسلمين، حين بثَّت وزرعت هذه الطوائف الضالَّة الأفكار المنحرفة، والعقائد الفاسدة، مُعلنةً بها على الملأ، ومُجاهرةً بها في مجامع النَّاس، ونواديبهم؛ إلى أن راجت عند بعض الأمراء والأعيان. وتولَّى كثيرٌ من أشباه العلماء، وأدعياء العلم، يسندُهم في ذلك عوامُّ النَّاس من السُّوقة، والغوغاء، والطَّغام؛ فانتسَع بذلك الخرقُ على الرَّاقع، واستفحل الأمر حين أخرجت شطأها الفتن، فاستغلظت ضلالتها، واستوتت على سوقها في المجتمع؛ فكان ذلك سبباً في اتساع دائرة الخُلف والخلاف بين المسلمين في صلب دينهم، وأصول عقيدتهم.

وقد تعدَّدت أسماء هذا الكتاب، فمن وُسومِهِ:

1. التَّبصِيرُ فِي مَعَالِمِ الدِّينِ⁽²⁾.
2. تَبصِيرُ أُولِي التَّهْيِ وَمَعَالِمِ الْهُدَى⁽³⁾.
3. التَّبصِيرُ فِي أُصُولِ الدِّينِ⁽⁴⁾.

(1) - التَّبصِيرُ فِي مَعَالِمِ الدِّينِ (ص 7).

(2) - كذا ورد اسمه في كتب التراجم عامَّة.

(3) - تاريخ التراث العربي (1/ 2/ 168 رقم 32).

(4) - طبقات الشافعية الكبرى (3/ 121)، الوافي بالوفيات (2/ 213)، تاريخ الإسلام (23/ 283)، طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (1/ 225).



4. البصير في معالم الدين⁽¹⁾.

وعن أسباب الاختلاف فيه اسمه، قال الشيخ علي بن عبد العزيز الشُّبُل⁽²⁾: (اختلفت مخطوطة الكتاب عن المصادر التي ترجمت لابن جرير رحمه الله في تحديد عنوان هذا الكتاب تباينًا طفيفًا، وذا لعدة أسباب:

1. صغر حجم الكتاب، والذي لم يحظ بالشهرة كتفسيره وتاريخه، وهو إلى ذلك لم توجد له - والله أعلم - إلا نسخة خطية واحدة.

2. عنوان المخطوطة المكتوبة في القرن السابع الهجري سنة 631هـ تحديدًا، أظنه من اختيار التاسخ لها.

3. الاسم الثاني للمخطوطة أول ما عرف حسب نقل المصادر عنه من القاضي أبي يعلى الحنبلي صاحب إبطال التاويلات [الأخبار الصفات: ص 48]، وهو رحمه الله قريب العهد بابن جرير، إذ توفي سنة 458هـ.

4. كل العناوين مستنبطة من مقدمة الكتاب، والعنوان على كل حال ليس فيه مشاحة كما في المضمون، والأمر في الاختلاف فيه سهل جدًا. فقد ورد العنوان على طرة المخطوطة هكذا: "كتاب فيه تبصير أولي النهى ومعالم الهدى". وجاء في أكثر الكتب التالفة عنه: "كتاب التبصير في معالم الدين"، وإن كان هناك من يسمي الكتاب برسالة ابن جرير إلى أهل أمل طبرستان؛ أخذًا من سبب تأليفه، فلا مشاحة، والحالة هذه.

توثيق نسبة الكتاب إلى الإمام ابن جرير⁽³⁾: مسوغاته:

1. نُسب الكتاب في المخطوط إلى ابن جرير، وفي أثنائه أيضًا تكرر عبارة (قال أبو جعفر) في كل فاصل جديد، أو تعقيب ذي أهمية [وقد بلغت أربعًا وعشرين (24) مرة].

(1) - قال د. علي بن عبد العزيز الشُّبُل في إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين (ص 105 رقم 10): (وقد سماه بعض المتقدمين بـ «البصير في معالم الدين»، وتبعه عليه بعض الباحثين، وهو تصحيف ظاهر). منهم صاحب معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (1/ 152).

(2) - التبصير في معالم الدين (ص 75 - 77 المقدمة) - بتصرف يسير -

(3) - التبصير في معالم الدين (ص 78 - 81 المقدمة).



2. نقل كثير من العلماء من هذا الكتاب، ونسبوه لابن جرير، فمنهم:

أ- القاضي أبو يعلى الحنبلي في كتابه (إبطال التأويلات لأخبار الصفات: ص 48)، وما

بعدها.

ب- شيخ الإسلام ابن تيمية في (الحموية الكبرى: ص 46)، وما بعدها.

ت- ابن القيم في (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: ص 120).

ث- الذهبي في (العلو للعلي الغفار: ص 150)، وما بعدها. وسير أعلام النبلاء (14 / 279 -

(280).

ج- الألباني في مختصر العلو (ص 224)، وما بعدها.

3. أضاف الكتاب إلى الإمام ابن جرير كثير ممن ترجموا له، وعدوه من مصنفاته، فمنهم:

أ- الصفدي في الوافي بالوفيات (2 / 213).

ب- الذهبي في السير (14 / 273).

ت- ياقوت الحموي في معجم الأدباء (6 / 2462).

ث- ابن كثير في طبقات الفقهاء الشافعيين (1 / 225).

ج- السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (2 / 136).

4. أسلوب الكتاب ينسجم مع أسلوب الإمام الطبري في تفسيره. ومن أسلوبه الذي صرح به

في التفسير، وفي هذا الكتاب:

أ- تكينته نفسه فيها ب(قال أبو جعفر)، حيث تكررت مراراً في كتاب (التفسير،

ط/التركي) في نحو: أربع عشرة ومئتين وألف (1214) مرة. وفي نحو: أربع وعشرين (24) مرة في

كتاب (التبصير في معالم الدين)

ب- بلاغة التعبير، ومتانة الأسلوب، وعمق الفكرة، من الملامح البارزة في جل مصنفات

الإمام الطبري، وهي الكاشفة لما التبس منها من حيث النسبة.

5. ذكر في كتابه هذا كتابين من كتبه هما: تبصير المستهدي في (ص 152 الفقرة 24)،

وكتاب أهل البغي في (ص 159 الفقرة 26) ... وهذان الكتابان من مؤلفاته التي نسبت إليه.



6. هذا الكتابُ في عَرَضِهِ ومَسَائِلِهِ يَكَادُ يَتَطَابَقُ ورسالةَ الشَّيْخِ ابنِ جريرِ المشهورةِ في العقيدةِ بـ(صريحِ السُّنَّةِ). فَمَنْ قَارَنَ بَيْنَهُمَا عَرَفَ أَنَّهَا خَرَجَتَا مِنْ قَلْبٍ وَاحِدٍ، بِصِيَاغَةٍ وَاحِدَةٍ، وَمُرْتَكَزَاتٍ مُتَمَاثِلَةٍ.

وَمَنْ أَسْنَدَ كِتَابَ (التَّبْصِيرِ فِي مَعَالِمِ الدِّينِ) إِلَى الطَّبْرِيِّ:

1. الإمامُ الحُمَيْدِيُّ (ت: 488هـ) فِي جَذْوَةِ المَقْتَبِسِ (ص 218 - 21) فِي تَرْجُمَةِ أَحْمَدَ بنِ الفَضْلِ بنِ العَبَّاسِ الدَّيْنَوْرِيِّ أَبِي بَكْرِ المَطَّوْعِيِّ. وَقَدْ جَاءَ فِيهِ قَوْلُهُ: (سَمِعَ مِنْ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدِ الفِرْيَابِيِّ، وَمِنْ أَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ كِتَابَهُ فِي التَّارِيخِ، المَعْرُوفَ "بِذَيْلِ المُذَيَّلِ"، وَكِتَابَ "صَرِيحِ السُّنَّةِ" لَهُ، وَ"فَضَائِلِ الجِهَادِ" لَهُ، وَرِسَالَتَهُ إِلَى أَهْلِ طَبْرِسْتَانَ المَعْرُوفَةَ "بِالتَّبْصِيرِ").

وَقَالَ فِي (ص 220 - 221 رَقْمَ 242) فِي تَرْجُمَةِ أَحْمَدَ بنِ قَاسِمِ التَّاهَرْتِيِّ البَزَّازِ أَبِي الفَضْلِ: (أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو يَوْسُفُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّمَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بنُ قَاسِمِ التَّاهَرْتِيِّ بِكِتَابِ "صَرِيحِ السُّنَّةِ" لِأَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، وَبِكِتَابِ "فَضَائِلِ الجِهَادِ" لَهُ، وَبِرِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ طَبْرِسْتَانَ المَعْرُوفَةَ بِ"التَّبْصِيرِ" عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ الفَضْلِ الدَّيْنَوْرِيِّ، عَنِ الطَّبْرِيِّ).

2. ابْنُ عَسَاكِرِ (ت: 571هـ) فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (52/ 196 تَرْجُمَةُ الإِمَامِ الطَّبْرِيِّ).

وَمَنْ أَشَادَ مِنَ العُلَمَاءِ بِعَقِيدَةِ الإِمَامِ الطَّبْرِيِّ الَّتِي كَانَتْ عَلَى وَفْقِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، الَّذِينَ نَهَجُوا مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَذَكَرُوا طَرَفًا مِنْ عَقِيدَتِهِ:

(1) الإِمَامُ أَبُو القَاسِمِ اللَّاكَايِيُّ (ت: 418هـ) فِي شَرْحِ أُصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (2/

232، 260، 353، 392، 521).

(2) شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (ت: 728هـ) فِي قَاعِدَةِ الأَسْمِ وَالْمُسَمَّى مِنْ مَجْمُوعِ الفَتَاوَى (6/

187).

(3) الإِمَامُ الدَّهَبِيُّ فِي العُلُوقِ لِلْعَلِيِّ العَفَّارِ (ص 83، 205).

(4) ابْنُ قَيْمٍ الجُوزِيَّةَ فِي اجْتِمَاعِ الجِيُوشِ الإِسْلَامِيَّةِ (1/ 174 - 175، 294 - 297، 405 -

406).

(5) الإِمَامُ الألبَانِيُّ فِي مَخْتَصَرِ العُلُوقِ لِلدَّهَبِيِّ (ص 52، 105، 223 - 225).



(6) الشيخ علي بن عبد العزيز الشُّبُلِيّ في مقدّمة تحقيقه لكتاب "التَّبصير في معالم الدّين" للطَّبْرِيّ (ص 29 - 30)⁽¹⁾.

سبب تأليف الكتاب⁽²⁾:

بيّن المؤلّف رحمه الله في مقدّمة كتابه هذا سبب تأليفه له؛ وهو أنّ أهل السنّة والجماعة من إخوانه من حملة الآثار ببلدته (أمل) طبرستان سألوه - طالبين - أن يبصّرهم سبب الرّشاد، وإيضاح قصد السبيل، وتبيين هدي الطّريق، لبعض المسائل التي وقع فيها الاختلاف، وحصل فيها التنازع، ببلدتهم - دون سائر بلاد المسلمين - بينهم وبين أهل الأهواء. كمسألة الاسم والمسمّى⁽³⁾. حيث ظهر عندهم من يحطّ بيده في التراب اسم الله، ويكتب بيده نحوه على اللّوح، أو ينطق بلسانه ثم يقول: "قولي هذا الذي قلته ربّي الذي أعبدّه، وكتابي هذا الذي كتبتّه خالقي الذي خلّقني"؛ جهلاً منه وغروراً.

وأردف فيها ما يجب إثباته لله سبحانه وتعالى من صفاته الثابتة له اللاتقّة به، وبيّن لهم مسألتم إياه بوضوح من القول وجيز، وبيّن من البرهان بليغ [ليكون ذلك لكم إماماً في القول فيما اشتجر فيه الماضون تأتمون به، وعماداً تعتمدون عليه فيما تبغونه من معرفة صحّة القول في الحوادث والتّوائب فيما يختلف فيها الغابرون] فيما وقع التنازع فيه بين أهل الأهواء، خصوصاً أقوال المعتزلة، وأضادهم.

وذكر رحمه الله أنّ مسألتهم تلك وافقت منه احتساباً لهم بتجلية القول الفصل فيها، وتحرّي الصحيح المقرّر عنده في تحريرها، وعلل ذلك رحمه الله بخصوص البلاء ببلدّهم دون بلاد الناس، من ترأس الرويضة فيهم - وهو الرجل التافه [يتكلم] في أمر العامّة - واستعلاء الفجار من المتبدعة على الناس، وتصريحهم بمقالاتهم؛ ودعوتهم إلى صريح كفرهم مع إصغاء العوامّ لهم، وترك أهل الخير والعلم الإنكار عليهم، وبيان زيغهم وباطلهم، وإقامة حكم الشرع فيهم قتلاً وتعزيراً.

(1) - ومّا جاء فيه قوله: (الإمام محمّد بن جرير الطَّبْرِيّ من كبار أئمّة أهل السنّة والجماعة المتبعين منهج وعقيدة السلف الصّالح في أنواع توحيد الله سبحانه، وبقية أصول الإيمان، وما يتبعه من مسائله، والصّحابة والإمامة...).

(2) - التَّبصير في معالم الدّين (ص 85 المقدّمة)، الإمام الطَّبْرِيّ للرحيبيّ (ص 284).

(3) - وتدرج ضمن مباحث أسماء الله الحسنى وصفاته.



كُلُّ هَذَا بَيْنَهُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي مَقَدِّمَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ حَثِّهِ عَلَى لُزُومِ الْاجْتِمَاعِ وَالِاتِّتْلَافِ، وَتَرْكِ الْفُرْقَةِ وَالِاخْتِلَافِ.

وَابْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ إِنَّمَا خَصَّ بِرِسَالَتِهِ هَذِهِ، وَخِطَابِهِ لِأَهْلِ بَلَدِيَّتِهِ (أَمْل) ذَوِي الْبَصَائِرِ مِنَ الْعُقَلَاءِ. قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: (غَيْرَ أَيِّ تَحَرِّيْتٍ بَيَانِي مَا بَيَّنْتُ، وَإِيضَاحِي مَا أَوْضَحْتُ فِي كِتَابِي هَذَا لِذَوِي الْأَفْهَامِ وَالْأَلْبَابِ مِنْكُمْ، لِيَكُونَ ذَلِكَ ذِكْرِي لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ. فَلْيَدَّبَّرْ كُلُّ مَنْ قَرَأَ - مِنْكُمْ وَمِنْ سَائِرِ النَّاسِ غَيْرِكُمْ - كِتَابِي هَذَا، بِإِشْعَارِ نَفْسِهِ نُصْحَهَا، وَطَلْبِهِ حَصَّهَا، وَتَرْكِه تَقْلِيدَ الرُّؤُوسِ الْجُهَّالِ، وَدُعَاةِ الضَّلَالِ؛ فَإِنِّي لَمْ آلْ نَفْسِي فِيهِ وَإِيَّاكُمْ وَالْمُسْلِمِينَ نُصْحًا. فَإِلَى اللَّهِ أَرْغَبُ فِي حُسْنِ التَّوْفِيقِ، وَإِصَابَةِ الْقَوْلِ فِي تَوْحِيدِهِ وَعَدْلِهِ وَشَرَائِعِ دِينِهِ، وَالْعَوْنِ عَلَى مَا يُقَرَّبُ مِنْ مَحَابِّهِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَسَلَّم تَسْلِيمًا)⁽¹⁾.

قيمة الكتاب⁽²⁾:

تَتَجَلَّى فِي هَذَا الْكِتَابِ وَسَطِيَّةُ الْفِرْقَةِ التَّاجِيَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الْفِرَقِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْأُمَّةَ

الْإِسْلَامِيَّةَ وَسَطٌ فِي أُمَّمِ الْأَرْضِ، فِي جَمِيعِ أُمُورِهِمْ، خَاصَّةً مَا تَعَلَّقَ بِدِينِهِمْ وَعَقِيدَتِهِمْ. فَهَمَّ وَسَطٌ أَيْضًا فِي بَابِ صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيْنَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ الْجَهْمِيَّةِ، وَأَهْلِ التَّمْثِيلِ الْمُشَبَّهَةِ. وَفِي بَابِ أَعْمَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَسَطٌ بَيْنَ الْجَبْرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ.

وَفِي بَابِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَطٌ بَيْنَ الرَّافِضَةِ وَالْحَوَاجِ. وَلِذَا هَذَا الْكِتَابُ مِنَ الْأَهْمِيَّةِ، فِي مَوْضُوعِهِ، وَقُوَّتِهِ الْعِلْمِيَّةِ؛ فَقَدْ نَقَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَجْزَاءَ مِنْهُ فِي ثَنَائِهِمْ، مِنْهُمْ: الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي "إِبْطَالِ التَّأْوِيلَاتِ"، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي "الْحَمَوِيَّةِ"، وَالذَّهَبِيُّ فِي "الْعُلُوِّ"، وَغَيْرُهُمْ ...

وَعَنْ مَضْمُونِ الْكِتَابِ وَمُحْتَوَاهُ: فَإِنَّ مُؤَلِّفَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَسَّرَهُ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ التَّالِيَةِ:

1. (ص 103 - 111) دِيبَاجَةُ الْمُؤَلِّفِ وَسَبَبُ التَّأْلِيفِ/بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى

سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ...

(1) - التَّبْصِيرُ فِي مَعَالِمِ الدِّينِ (ص 111).

(2) - مَقَدِّمَةُ التَّبْصِيرِ فِي مَعَالِمِ الدِّينِ لِلشُّبْلِ (ص 76) بِتَصَرُّفٍ.



2. (ص 112 – 125) القولُ في المعاني التي تُدرَكُ حقائقُ المعلومات من أمور الدين، وما يَسَعُ الجهلُ به منه، وما لا يَسَعُ ذلك فيه، وما يُعذَرُ بالخطأ فيه المجتهدُ الطالبُ، وما لا يُعذَرُ بذلك فيه.
3. (ص 126 – 131) القولُ في صفةِ المُستَحِقِّ القتلَ أَنَّهُ بالله عارِفُ المعرفة التي يزولُ بها عنه اسمُ الكُفْرِ.
4. (ص 132 – 148) القولُ فيما أُدرِكُ عِلْمُهُ من صفات الصّانِعِ خَبَرًا لا اِسْتِدْلالًا.
5. (ص 149 – 153) القولُ في الفُروع التي تَحْدُثُ عن الأُصول التي ذكّرنا أَنَّهُ لا يَسَعُ أَحَدًا الجهلُ بها من معرفة توحيدِ الله وأسمائه وصفاته.
6. (ص 154 – 162) القولُ في الاختلافِ الأوّل.
7. (ص 163 – 166) القولُ في الاختلافِ الثّاني.
8. (ص 167 – 176) القولُ في الاختلافِ الثّالث.
9. (ص 177 – 186) القولُ في الاختلافِ الرّابع.
10. (ص 187 – 193) القولُ في الاختلافِ الخامس.
11. (ص 194 – 199) القولُ في الاختلافِ السّادس.
12. (ص 200 – 203) القولُ في الاختلافِ في أمرِ القرآن.
13. (ص 204 – 214) القولُ في الاختلافِ في عذابِ القبر.
14. (ص 215 – 225) القولُ في الاختلافِ في الرّؤية.



موضوع الكتاب⁽¹⁾:

إن موضوع كتاب (التبصير في معالم الدين) هو العقيدة الإسلامية، وبيان شيء من أصولها التي وقع فيها،

التنازع خصوصاً من معتزلة عصر الإمام ابن جرير. وقضاياه الأصلية إنما تدور في الرد على مذاهب أهل البدع، وعلى رأسهم المعتزلة، وبقية المبتدعة من أهل الأهواء ضمناً؛ فهو شاهد صدق بما شهد به سابقه (صريح السنة) من ثباته على عقيدة السلف، ودعوته أهل طبرستان إليها، والمنافحة عنها، وذبح شبه المبتدعة عليها. وكذا هو الحال في تفسيره العجيب (جامع البيان)، مليءً بالنقض على أهل البدع، وهدم أصولهم وفصولهم.

وفيه يناقش الطبري المعتزلة، وعموم أهل الأهواء، جمعاً بين طريقي الوحي والمعقول، مما يظهر قدرة أهل السنة على منازلة المبتدعة في ميادينهم التي عليها يعولون، ويظهرون الحجّة عليهم. كما فعل الإمام عبد العزيز الكِنَاني (ت: 240هـ) مع بشر المريسي (ت: 218هـ) في مناظرة الحيدة أمام الخليفة المأمون.

فذكر رحمه في تقديمه السبب في كتابته، والتأسف على ما آلت إليه بلدة أمل (طبرستان) من انتشار وباء المبتدعة بها.

ثم ذكر في أول الكتاب المعاني التي تُدرِكُ بها حقائق المعلومات من دين الله، وتوحيده، وأسمائه، وصفاته، وعدله، وشرائعه، ونحوها. وما يجوز الجهل بذلك منها، ويُعذر فيه المجتهد الطالب للحق من الخطأ فيها. وما لا يجوز ذلك من ضده. ومناقشة المخالفين فيما يقع تحت الحس وما لا يقع تحته.

كل ذلك بعبارة متينة مختصرة قصداً الإمام فيها ذلك. ثم حدّد المعرفة الواجبة بالله ودينه التي يستحق عليها العارف أن يُسمّى مؤمناً أو كافراً، ومن ذلك أن يعلم أن له ربّاً، وأنه خالق كل شيء، ومدبره منفرداً بذلك، وأنه صمدٌ ليس كمثله شيء، عالمٌ أحاط بكل شيءٍ علماً، قادرٌ لا يُعجزه شيء. مع مناقشة للتفاهة (المعتزلة) خصوصاً فيما نفوه من هذه الصفات من

(1) - إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين للشَّيْبَلِي (ص105)، التبصير في معالم الدين (ص8، 82 — 84).



التَّاحِيَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَبِالطَّرْقِ الْمَنْطِقِيَّةِ، مَعَ تَجْلِيَةِ الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ بِقَوْلِهِ هُوَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ بِعِبَارَةِ: (قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ)، أَوْ قَوْلِهِ: (الصَّوَابُ عِنْدَنَا فِي هَذَا الْقَوْلِ كَذَا).

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْضًا مِمَّا يُدْرِكُ عِلْمُهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الْوَارِدَةِ فِي الْوَحْيَيْنِ، وَهِيَ الصِّفَاتُ الْخَبَرِيَّةُ الَّتِي لَا تُدْرِكُ بِالْعَقْلِ وَالرُّؤْيَا وَالْفِكْرَ، وَهِيَ صِفَاتُ الْيَدَيْنِ، وَالْوَجْهِ، وَالْقَدَمِ، وَالضَّحِكِ، وَإِثْبَاتِ الْعَيْنَيْنِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ لَهُ، وَالْأَصَابِعِ، وَالنُّزُولِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَالْمَجِيءِ، وَمَنَاظَرَةِ التُّفَاةِ فِي شُبُهَيْهِمْ فِي نَفْيِهَا.

ثُمَّ ذَكَرَ فُرُوعَ ذَلِكَ مِنْ إِثْبَاتِ الْقُدْرَةِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى خَلْقِهِ وَأَفْعَالِهِمْ، وَالْعَطْفِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى وَأَثَرِهَا؟.

ثُمَّ عَرَضَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِذِكْرِ الْخِلَافِ الَّذِي وَقَعَ فِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَالَّذِي أَدَّى إِلَى إِفْتِرَاقِهِمْ، وَتَنَازُعِهِمْ، مَعَ إِبَانَةِ الْقَوْلِ الْحَقِّ فِي كُلِّ خِلَافٍ. فَعَدَّدَ فِي ذَلِكَ تِسْعَ مَسَائِلَ رَتَّبَهَا حَسَبَ وَقُوعِهَا، فَبَدَأَ بِالْخِلَافِ الْأَوَّلِ فِي أَمْرِ الْخِلَافَةِ وَالْإِمَامَةِ فِيمَا وَقَعَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَكَيْفَ أَنَّهُمْ لَمَّا بَانَ لَهُمُ الْحَقُّ سَلَّمُوا بِالْأَمْرِ لِأَهْلِهِ فِي حَدِيثِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْأُمَرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ)⁽¹⁾.

وَأَعْقَبَ ذَلِكَ بِفُرُوعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ مُنَازَعَةِ غَيْرِ الْقُرَشِيِّ لِهِيَ فِي الْإِمْرَةِ، أَوْ مُنَازَعَةِ قُرَشِيٍّ لِغَيْرِ قُرَشِيٍّ مِثْلِهِ. وَكَأَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا إِشَارَةً لِقَوْلِ الرَّافِضَةِ الْبَاطِلِ فِي الْإِمَامَةِ، وَنَقْضًا لِدَعْوَاهُمْ فِيهَا. وَأَشَارَ إِلَى الْخَوَارِجِ عَلَى الْإِمَامِ وَحُكْمِهِمْ فِي كُلِّ حَالٍ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ الثَّانِي الْوَاقِعَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْحُجَّةِ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَجَعَلَهَا حُجَّةً عَلَيْهِمْ، وَإِدْرَاكِهَا، وَالْعِلْمَ بِهَا مِنْ طَرِيقِ الثَّقَلِ وَالْعَقْلِ. وَذَكَرَ اخْتِلَافَ النَّاسِ فِيهَا، فَذَكَرَ سِتَّةَ أَقْوَالٍ رَجَّحَ الْحَقَّ مِنْهَا.

ثُمَّ أَعْقَبَهُ بِذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ الثَّلَاثِ فِي أَفْعَالِ الْعِبَادِ فِي بَابِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَذَكَرَ قَوْلِي الْقَدَرِيَّةِ الْمُعْتَزَلَةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ الْجَهْمِيَّةِ مُعَقَّبًا لهُمَا بِقَوْلِ جُمْهُورِ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ، وَدَلَالَتِهِ مِنْ أَوْجِهٍ عَدِيدَةٍ.

(1) - صحيح الترغيب والترهيب (2/ 522 رقم 2189): (صحيح لغيره: رواه أحمد، ورواه ثقات، والبزار وأبو يعلى بقصة). وانظر الإرواء (2/ 298 - 301 رقم 520).



وبعدَه القولُ في الاختلافِ الرَّابِعِ في حكمِ أهلِ كِبائرِ الدُّنوبِ. وذكَّرَ فيه خمسةَ أقوالٍ، خامسُها قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ. وأوردَ بعضَ دلائلِهم العَقليَّةِ في ذلك. ثمَّ الاختلافُ الخامسُ على ترتيبِه رحمِه اللهُ في تعريفِ الإيمانِ عندَ طوائفِ المسلمين، وأثرُ كلِّ تعريفٍ، مُردِّفاً له بالتَّعريفِ الصَّحيحِ، تعريفِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ له من جهةِ اللُّغةِ والاصطلاحِ، مُفرِّقا بينَ المؤمنِ بالإطلاقِ ومُطلقِ الإيمانِ، ممَّا يترتَّبُ عليه وَصْفُ كُلِّ. ثمَّ ذكَّرَ الاختلافَ السَّادِسَ⁽¹⁾ في زيادةِ الإيمانِ ونُقْصانِه، حيثُ ذكَّرَ الأقوالَ في هذا، وَعِلَّةَ كلِّ قولٍ، وذكَّره الحَقُّ عندَ أهلِ الإثباتِ في هذا، مُشيرًا إلى فسادِ بَقِيَّةِ الأقوالِ، ومُحيلًا إليها في غيرِ هذا الكتابِ.

ثمَّ ذكَّرَ الاختلافَ السَّابِعَ في مسألةِ كلامِ اللهِ: القرآنِ، بِذِكْرِ الأربعةِ الأقوالِ المشهورةِ في المسألةِ: أَنَّهُ مخلوقٌ، وليسَ بِخالقٍ ولا مخلوقٍ، وَأَنَّهُ لا يجوزُ أنْ يقالَ فيه هو مخلوقٌ، وَأَنَّهُ لا يجوزُ أنْ يقالَ فيه هو مخلوقٌ ولا غيرُ مخلوقٍ. وقولُ أهلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ كلامُ اللهُ مُنزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ. مُتَعَقِّبًا الجَهْمِيَّةَ المعتزلةَ في قولِهم، وإلزامهم في إثباتِ كلامِ اللهِ، نَظِيرَ إثباتِهم وجودَه وحياتِه. ثمَّ الاختلافَ الثَّامِنَ في عذابِ القبرِ، والتَّعْيِيمِ فيه، فذكَّرَ فيه ثلاثةَ أقوالٍ مُشيدًا بالقولِ الحَقِّ في إثباتِ عذابِ القبرِ، ونَعِيمِه على ما تَظَاهَرَتْ به الأخبارُ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم. وذكَّرَ نماذجَ لهذا من السُّنَّةِ، ومُحاجَّةَ المُنكِرِينَ في بعضِ شُبُهَتِهم العَقليَّةِ، ورَدَّها من طَريقِ العَقْلِ والحِسِّ، ومثله من أنكَرَ مُنكَرًا ونَكَيرًا.

وفي آخِرِ مباحثِ الكتابِ عَرَضَ للاختلافِ التَّاسِعِ في مسألةِ رؤيةِ اللهِ تعالى في الآخِرَةِ، وفيها ذكَّرَ سبعةَ أقوالٍ، آخِرُها قولُ جمهورِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ. لِيُذَكَّرَ بعدَه شُبُهَةٌ نُفاةِ الرُّؤيةِ مِنَ الجَهْمِيَّةِ، والمعتزلةِ، والخوارجِ والرَّافِضَةِ ...

[قال د. الشُّبُل:] ولكنَّ الكتابَ انْخَرَمَ قبلَ جوابِه عنها، لكنَّ حاولتُ إتمامَ الحَرَمِ مِن كلامِ ابنِ جريرٍ نَفْسِه في التَّفْسيرِ على شُبُهَةٍ لِلنُّفاةِ مُماثِلَةٍ لِمَا ذَكَرَهُ عنْهم هُنَا.

(1) - قال أبو جعفر (ص 194 - 195): (وذلك الاختلافُ في زيادةِ الإيمانِ ونُقْصانِه. "أ" فقال بعضهم: الإيمانُ يَزيدُ وينقُصُ، وزيادتهُ بالطَّاعةِ، ونُقْصانُه بالمعصيةِ. قالوا: وإِنَّمَا جازتِ الزيادةُ والنُقْصانُ عليه؛ لأنَّه معرفةٌ وقولٌ وعَمَلٌ؛ فالنَّاسُ مُتفاضِلونَ بالأعمالِ. فأكثرُهم له طاعةٌ أكثرُهم إيمانًا، وأقلُّهم طاعةٌ أقلُّهم إيمانًا). وهذا رأيُ أهلِ السُّنَّةِ.



منهج المؤلف في الكتاب⁽¹⁾:

1. الاستشهاد بالتصوّص من القرآن، وصحيح حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تأصيل المسألة كإثبات الصفات، وعذاب القبر، والرؤية.
2. تعداد أقوال الفرق وشبهاتهم، ولعلها المشهورة في وقته، نحو المسائل التسع التي ساقها، ناسباً أبرز الأقوال لقائلها، مهملًا هذه النسب أحيانًا. كما يذكر أحيانًا علة كل قول دون التزام منه بذلك، إلا المعتزلة فإنه لا يكاد يذكر أقوالهم إلا وأرخى فيهم زمام القول، وطرده بذكر علة وشبهاتهم العقلية، مبيّنًا ضعفها، وعدم صحتها.
3. يذكر في كل مسألة قول أهل الحق، أهل السنة والجماعة، مُصدّرًا له بقوله: (والحق عندنا في ذلك)، أو: (قال جمهور أهل الإثبات)، مما يشعر القارئ بقول أهل السنة الذي يختاره ويصحّحه ابن جرير مع الإشارة ضمناً إلى ضعف الأقوال الباقية، بل والردّ على بعضها.
4. المناقشات والحجج في كل مسألة يُجريها الإمام بعبارته على لسان المخالف له، وهم المعتزلة.
5. يسوق الإمام ابن جرير الحجج بطريقة: (فإن قالوا كذا، قلنا)، بالإيراد والجواب المباشر له. إلا المسألة الأخيرة في الرؤية فإنه ساق جملة إيراداتهم مرّة واحدة.
6. يُجيب تفاصيل بعض المسائل إلى غير هذا الموضع، وهو أحيانًا يُصرّح باسم الكتاب المُحال إليه، وقد فعل ذلك في موضعين: في آخر القول في الفروع التي تحدّث عن الأصول، إلى كتاب "تبصير المُستهدي"، وفي القول في الاختلاف الأوّل إلى كتاب "أحكام أهل البغي" في مقالة الحوارج، وأمثالهم.
7. تميّز هذا الكتاب بالتبويب من ابن جرير في أهمّ مسائله، بالعنونة لها إجمالاً، كذلك الترتيب في عرض مسائل الافتراق في العقيدة مُتسلسلة حسب وقوعها بتصرّحه فيها بالاختلاف الأوّل والثاني، وهذه الميزة عزيزة عند مُتقدّمي المؤلفين، واضحة عند مُتأخريهم بعد ابن جرير. وصار لهذه الميزة أثرٌ في فهم عبارته وتناسقها، وبناء بعض القضايا على بعض.

(1) - مقدّمة التبصير في معالم الدين (ص 86 — 87).



نموذج من عقيدته: قال ياقوت الحموي: (وكان أبو جعفر يعتقد أن ما أخطأه ما كان ليصيبه، وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن جميع ما في العالم لا يكون إلا بمشيئة الله، وأن الله جل وعز لم يزل موصوفاً بصفاته التي هي علمه وقدرته. وكلامه غير مُحدث⁽¹⁾).
هذا، ولا بن جرير كتابان في المعتقد، هما: (التبصير في معالم الدين)، و (صريح السنة)، قد قرّر فيهما المعتقد الصحيح، وأبان عن منهجه وطريقته، فضلاً عما سطره في ثنايا تفسيره العظيم (جامع البيان).

مخطوطات الكتاب⁽²⁾:

1. مخطوط (دَيْر) مكتبة الأرسكوريال ثاني [إسبانيا]، برقم 1514 الرسالة السادسة (6)، من الورقة (81 إلى 104)، مكتوبة سنة 631هـ - 1233م.
2. نسخة دار الكتب المصرية في 39 ورقة، رقم 330 [وهو في الأصل فلم بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية برقم 6168، وعنه فلم آخر رقمه 9615].
3. نسخ حَظِيَّة في مكتبة تيمور 4/94، مجموع 4/106 من صفحة 161 - 168 القرن العاشر الهجري⁽³⁾ [؟].

وصف مخطوطة كتاب (التبصير في معالم الدين. ط/دار العاصمة بالرياض، تحقيق: الشبل)⁽⁴⁾:

جاءت المخطوطة ضمن مجموع محفوظ بمكتبة دَيْر الأرسكوريال بالأندلس "أسبانيا" برقم 1514، وهي الرسالة السادسة منه من الورقة (81 - 104). فجاءت مصورة على المصغرات الفلمية (ميكروفلم) ضمن أربع وعشرين لَوْحَةً تحوي 47 صفحةً خلا صفحة العنوان التي جاءت بصفحة مستقلة.

(1) - معجم الأدباء (6/ 2463).

(2) - تاريخ التراث العربي (1/ 168 / 2 / رقم 32)، الإمام الطبري للزحيلي (ص 284)، التبصير في معالم الدين (ص 88 المقدمة/وصف المخطوطة)، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (5/ 2)، معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (4/ 2645 رقم 7133)، فهرس معهد المخطوطات العربية (1/ 330 مُصَوَّر على فلم، وعنه صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).

(3) - د. الزحيلي: (ولعل هذه النسخة للكتاب السابق: صريح السنة).

(4) - التبصير في معالم الدين (ص 88 — 89).



وعن الأصل لها هو فِلمٌ بمكتبة جامعة الإمام بن سُعود الإسلاميّة المركزيّة برقم 6168. وعنه فِلمٌ آخر رقمه 9615. وهذه المخطوطة قديمةٌ كُتبت سنة 631هـ، بها حَرْمٌ من الآخر بقدر ستّ ورقاتٍ من أصلٍ ثلاثين ورقةً. خَطَّها أندلسيٌّ "مغربيٌّ" جيّدٌ ممتازٌ.

طبعت كتاب (التبصير في معالم الدّين أو تبصير أولي النّهى ومعالِم الهدى):

1. دار العاصمة بالرياض - السُّعوديّة، تحقيق وتعليق⁽¹⁾: د. عليّ بن عبد العزيز بن عليّ الشَّبل: أ- ط/الأولى 1416هـ - 1996م. 272 صفحة.

ب- ط/الأولى 1440هـ - 2019م. 303 صفحة (مع تعليقات سماحة الشَّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز).

2. مكتبة الرشد بالرياض، ط/الأولى 1425هـ - 2004م، تحقيق: عليّ بن عبد العزيز الشَّبل. مجلد واحد.

3. مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سُعود الإسلاميّة بالرياض، دراسة وتحقيق: عليّ بن عبد العزيز بن عليّ الشَّبل، ط/الأولى 1419هـ - 1999م. عدد الصّفحات 100ص.

4. مؤسّسة الشَّيخ عبد العزيز بن باز الخيريّة بالرياض. تعليقات سماحة الشَّيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله على كتاب التبصير في معالم الدّين للإمام الطَّبْرِيّ: أ- سنة 1432هـ. عدد الصّفحات 116ص.

ب- سنة 1434هـ. عدد الصّفحات 116ص.

5. دار الوَسْطِيّة - الدّار الأثريّة. عدد الصّفحات 114ص.

6. مدار الوطن للنشر بالرياض - السُّعوديّة، ط/الأولى 1435هـ - 2014م. عدد الصّفحات 114ص.

7. المكتبة التّراثيّة الإسلاميّة. عدد الصّفحات 69ص.

(1) - ومما قال د. الشَّبل في مقدّمة تحقيقه لكتاب "التبصير في معالم الدّين":

أ- (ص7): (يظهر لأول مرّة مطبوعًا ومُحقَّقًا).

ب- (ص8): (وقد يسّر الله تعالى تحقيقه والتعليق عليه على أصله الخطّي الوحيد فيما أعلم).

ج- (ص61): (وورد اسمه في المخطوطة له "تبصير أولي النّهى ومعالِم الهدى" ... والكتاب يُطبع لأول مرّة عن نسخته الوحيدة - كما أعلم - في [مكتبة دَيْر] الأسكوريال [بالأندلس]).



8. دار رفوف - سوريا. عدد الصفحات 60ص.

9. دروس صوتية⁽¹⁾ للشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان في شرح كتاب التبصير في معالم الدين للطبري.

10. ترجمة إلى اللغة الروسية. عدد الصفحات 202ص.

استطرد:

1. وقع في كتاب الصفدي (الوافي بالوفيات) تصحيف في اسم كتاب الطبري (التبصير في معالم الدين)، فقد جاء فيه باسم (رسالة التصير في معالم الدين). وقد تعاقب على اجترار هذا الغلط بعض ممن اضطلع بطبع الكتاب ك:

أ- وزارة المعارف بإستانبول 1949م. (مج2/ص286).

ب- س. ديدرينغ، نشر: فرانز شتاينر بقيسبادن، ط/الثانية 1394هـ - 1974م.

(مج2/ص286).

ت- دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/الأولى 1420هـ - 2000م. (مج2/ص213).

2. لم يرو الإمام الطبري في رسالة (التبصير) أي رواية، وليس له فيه شيوخ، والكتاب خال من الأسانيد⁽²⁾.

(1) - أُلقيت ضمن دروس الدورة العلمية الثانية عشرة بجامع عبداللطيف آل الشيخ بالمدينة المنورة خلال الفترة 1 -

/12

1432 / 8هـ.

(2) - معجم شيوخ الطبري (ص 1 الهامش 1 تقديم الشيخ باسم فيصل الجوابرة) - (ص 54). بتصرف



من مظان هذا البحث:

- 1- الآثار الواردة عن السلف في اليهود في تفسير الطبري جمعًا ودراسة عقديّة (ص 24 - 25، 27)⁽¹⁾.
- 2- اجتماع الجيوش الإسلاميّة (1/ 174 - 175، 294 - 297، 405 - 406)⁽²⁾.
- 3- الاستدلال في التفسير (ص 44، 649 فهرس المراجع / رقم: 89).
- 4- إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري للشبل (ص 23 الهامش 1) - (ص 24 الهامش 1) - (ص 31، 35، 74، 105 رقم 10).
- 5- تاريخ الإسلام (23 / 283 تح: تدمري).
- 6- تاريخ دمشق (52 / 196).
- 7- التبصير في معالم الدين للشبل (ص 61، 73 - 100 المقدمة).
- 8- تذكرة الحفاظ (2 / 713).
- 9- التفسير والمفسرون (1 / 202).
- 10- جذوة المقتبس (ص 218 - 21)⁽³⁾.
- 11- سير أعلام النبلاء (14 / 273).
- 12- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (2 / 232، 260، 353، 392، 521)⁽⁴⁾.
- 13- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (2 / 136) - (3 / 121 تح: الحلو - الطناحي).
- 14- طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (1 / 225 مكتبة الثقافة الدينية).
- 15- طبقات المفسرين للداودي (2 / 115).
- 16- طبقات علماء الحديث (2 / 434).
- 17- العلو للعلي الغفار (ص 83، 205)⁽⁵⁾.

(1) - د. يوسف بن حمود الحوشان، دار ابن الجوزي، ط/الأولى، الدمام - السعودية 1434هـ.

(2) - تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عطاءات العلم، ط/الرابعة 1440هـ - 2019م.

(3) - تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط/الثانية 1410هـ - 1989م.

(4) - تحقيق: د. أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة - السعودية.

(5) - اعتنى به: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف بالرياض، ط/الأولى 1416هـ - 1995م.



- 18- مجموع الفتاوى (6 / 187)⁽¹⁾.
- 19- مختصر العلوّ الألبانيّ (ص 52، 105، 223 - 225)⁽²⁾.
- 20- مسائل الإيمان لهاني السيّد السّباعي يوسف (ص 169)⁽³⁾.
- 21- معجم الأدباء (6 / 2462).
- 22- معجم شيوخ الطبريّ (ص 54).
- 23- مقدّمة تفسير الطبريّ للتركيّ (ص 42).
- 24- المُقَيّ الكبير (5 / 484).
- 25- منهج الإمام الطبريّ في تضعيف الأحاديث وإعلالها (ص 41 - 42).
- 26- موسوعة التفسير المأثور (1 / 582 الفهرس / رقم 86).
- 27- موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (5 / 2).
- 28- هديّة العارفين (6 / 27).
- 29- الوافي بالوفيات (2 / 213).

(1) - ط/مجمع الملك فهد.

(2) - حققه واختصره: الشيخ الإمام محمّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط/الأولى 1401هـ - 1981م.

(3) - تفرّغ دورة علميّة بواسطة مؤسّسة التّحايا 1437هـ - 2017م.



المحتويات

- 8.....سبب تأليف الكتاب
- 9.....قيمة الكتاب
- 11.....موضوع الكتاب
- 14.....منهج المؤلف في الكتاب
- 15.....مخطوطات الكتاب
- 18.....من مَظانِّ هذا المبحث:

